جامـعة القاهـرة

كلية دار العلـوم

قسم الشريعة الإسـلامية

مناهج شراح بلوغ المرام من أدلة الأحكام في دفع التعارض بين الأدلة

دراسة مقارنة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية

إعداد الطالب

علي محمـــــــد فرج افريو

إشراف

الأستاذ الدكتور/ إبراهيم محمد عبد الرحيم

أستاذ الشريعة الإسلامية ووكيـــــل كلية دار العلـــوم

جامـعة القاهـــرة

العام الجامعي ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ ﴾

سورة الحشر، الآية (٧).

روى الخطيب البغدادي عن ابن خزيمة أنه قال: "لا أَعْرِفُ أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَانِ بِإِسْنَادَيْنِ صَحِيحَيْنِ مُتَضَادَّانِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَلْيَأْتِ بِهِ حَتَّى أُؤَلِّفَ بَيْنَهُمَا".

الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي ت ٤٦٣ هـ، ص ٤٧٣

الإهـــــداء

إلى الذين قدَّموا أرواحهم الطاهرة، ودماءهم الزكية في سبيل مقاومة الظلم والطغيان والقهر والاستبداد.

إلى كـل مـن صدع بكلمة الحـق، ونصـر أولئك الأبطـال وآزرهم ووقـف بجانبهم.

إلى شهداء وثوار الربيع العربي عموما، وشهداء وثوار السابع عشر من فبراير خصوصا.

أهـدي هـذا البحث المتواضع.

الشكـــــر والتقدير

عملا بقول النبي صلى الله عليه وسلم: (مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ لا يَشْكُرُ اللَّهَ) [١] فإنني أتقدم بخالص شكري، وفائق تقديري إلى أستاذي الأستاذ الفاضل والعالم الجليل الدكتور/ إبراهيم محمد عبد الرحيم أستاذ الشريعة الإسلامية ووكيل كلية دار العلوم بجامعة القاهرة الذي تفضل بقبول الإشراف على هذا البحث، وتابعه منذ أن كان فكرة في ذهن صاحبه حتى استوى على سوقه، فقد أعطاه من وقته وجهده الكثير رغم تعدد مهامه، وكثرة مسؤولياته، وكان لملاحظاته القيمة، وتوجيهاته السديدة الأثر الكبير في توجيه هذا البحث والوصول به إلى ما هو عليه الآن. فجزاه الله عني خير ما جازى عالما عن طلابه، ومتعه بموفور الصحة وجميل العافية.

كما أتقدم بوافر الشكر وخالص التقدير إلى الأستاذين الفاضلين والعالمين الكبيرين عضوي لجنة المناقشة والحكم العلامة المحدث الفقيه الأستاذ الدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، والأستاذ الدكتور حمدي صبح طه أستاذ ورئيس قسم أصول الفقه السابق بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر اللَّذين قبلا مشكورَين قراءة هذا البحث ومناقشته والحكم عليه، وإسداء الملاحظات والتوجيهات التي من شأنها أن تفيد الباحث، وتثري البحث، وتساعد في إخراجه على وجه أفضل مما هو عليه.

ولا يفوتني أن أتوجه بعظيم شكري ووافر امتناني إلى الإخوة القائمين على المكتبة المركزية بجامعة القاهرة، والإخوة العاملين بمكتبة العلماء بالعمرانية، وغير ذلك من المكتبات العامرة التي ترددت عليها داخل ربوع مصر وخارجها على ما يبذلونه من جهود في سبيل توفير الجو المناسب لطلبة العلم.

والشكر موصول إلى كل من وقف بجانبي في إنجاز هذا البحث سواء أكان بإبداء رأي، أم بإسداء نصيحة، أم بدعوة صالحة بظهر الغيب.

---

١ – أخرجه الترمذي عن أبي هريرة، وقال: حديث حسن صحيح. الجامع الصحيح للترمذي ٢٣٩/٤ كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، رقم (١٩٥٤).

المقدمة

الحمد لله أولا وآخرا، وظاهرا وباطنا، والصلاة والسلام على البدر التمام، ومفتاح دار السلام، المبعوث رحمة للأنام، بتشريع أوضح الأحكام، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه، وسار على نهجه، وسلك طريقه إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن من أشرف العلوم منزلة، وأعلاها قدرا، وأرفعها مكانة علم أصول الفقه، به تُستنبط الأحكام من مصادرها، ويُعرف حكم ما يُستجد من الوقائع والأحداث في كل زمان ومكان، وهو من أهم العلوم التي تَعصم الذهن من الخطأ في فهم الشريعة، وتُعين على تلمُّس عللها وأحكامها، والوقوف على أسرارها.

ومن مباحث هذا العلم السنة النبوية المطهرة، باعتبارها المصدر الثاني من مصادر الأدلة المتفق عليها التي تستنبط منها الأحكام الشرعية. ولأهمية السنة ومكانتها في بيان الأحكام الشرعية حفظها الله –تعالى– كما حفظ كتابه؛ بأن هيَّأ لها في كل عصر ومصر علماء أجلاء، وشيوخا فضلاء، حملوا على عاتقهم خدمة السنة المطهرة، فعُنوا بها حفظا وكتابة، رواية ودراية، فاجتهدوا في جمعها، ومحَّصوا صحيحها من ضعيفها، وشرحوا غريبها، واستنبطوا أحكامها، ودفعوا تعارضها، وبيَّنوا ناسخها من منسوخها، وأوجدوا للأمة ثروة هائلة من الكتب والمصنفات في مختلف جوانبها.

ومن الموضوعات التي نالت حظا وافرا من اهتمامات أولئك الأفاضل موضوع التعارض وطرق التخلص منه؛ إذ يجد الباحث في السنة نصوصا متعارضة في ظاهرها لا في واقعها، فيحتاج إلى معرفة دفع ذلك التعارض الذي في الظاهر لينجلي الأمر واضحا بيِّنا.

هذا الدفع قد يكون بالجمع والتوفيق بينها، أو بالترجيح إذا كان هناك مزية في أحدها، ولم يكن هناك تاريخ يعرف به الناسخ والمنسوخ منها، أو غير ذلك، ولكل شروطه وضوابطه. وإذا لم تكن عند الناظر في المتعارضات قدرة ومعرفة بكيفية دفع التعارض الذي يبدو بين بعضها فسيقع في أخطاء جسيمة، وآثام عظيمة، بتقديم ما حقه التأخير، أو بتقديم الضعيف على الصحيح، أو بالأخذ بالتأويل الفاسد وتحميل النصوص فوق ما تحتمل.

وهذا ما يشاهد بين الفينة والأخرى، ترى بعض من يدَّعي العلم يستدل بقول الإمام الشافعي: "إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي" [١] دون أن يكون عنده أدنى إلمام بقواعد

---

١ – المجموع شرح المهذب، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦ هـ وآخرين، دار الفكر، ٩٢/١

التعارض وطرق التخلص منه، فقد يكون الحديث صحيحا لكنه منسوخ، أو هناك معارض له يمكن الجمع بينهما، أو يكون معارضا لما هو أقوى منه فيرجح عليه، وغير ذلك مما لا معرفة له به ولا إلمام.

وموضوع دفع التعارض هذا يكتسب أهميته من وجهين:

أولهما: عقدي؛ إذ به يندفع مطعن من المطاعن التي وجهها المتربصون للسنة المطهرة باتهامها بالتعارض والاختلاف والتناقض.

وثانيهما: عملي؛ به يتوصل إلى الحكم الشرعي الذي هو مراد الله سبحانه وتعالى؛ إذ لا يمكن من الناحيتين النظرية والعملية إعمال دليلين بينهما تعارض وتضاد في الظاهر إلا بالتوفيق بينهما، كما لا سبيل إلى إعمال أحدهما وإهمال الآخر إلا بمرجح، وهذه غاية هذا الموضوع ومبتغاه.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية هذا الموضوع –مع ما سيأتي ذكره في سبب اختياره، من كونه يتناول بالدراسة والتحليل كتابا يعد من أعظم ما أُلِّف في أحاديث الأحكام– في النقاط الآتية:

– بعث الثقة والطمأنينة في نفس الباحث وغيره بأن اجتهادات الفقهاء لم تكن لزيغ في القلب أو هوى في النفس، وإنما كانت وفق أصول الشريعة وقواعدها الثابتة. وهذا بدوره يزيد المؤمن إيمانا وتمسُّكا بدينه.

– أن من شأن هذه الدراسة أن تبرز خصائص متعددة في النص موضوعِها، لعل من أظهرها مرونة النص، وقدرته على استيعاب أكثر من فهم، وأكثر من طريقة للتحليل والاستنباط.

– أن من شأنها –كذلك– أن تكشف عن المناهج المتعددة في دراسة الأحاديث النبوية عموما، ودراسة مسألة التعارض فيها وطرق دفعه على وجه الخصوص، كما أن من شأنها أن تظهر آثار تنوع البيئات واختلاف الزمان والمكان والمذاهب والأفكار في اتجاهات الشراح للنص النبوي واستنباط الأحكام منه، ولا شك أن موضوع التعارض يمثل الأرض الخصبة لظهور أثر تعدد الوجهات والمذاهب الفكرية والاعتقادية.

– كذلك من شأنها أن تبين مدى اتفاق الشراح –محل الدراسة– واختلافهم في دفعهم للتعارض، وإذا اختلفوا فما الطريقة التي ينتهجها كل منهم في دفعه التعارض؟ هل طريقة الحنفية أم طريقة الجمهور؟ وما المرجحات التي اعتمدوا عليها؟ وهل خرجوا بمرجحات جديدة أم هي ما تناقلته كتب الأصوليين والمحدثين؟.

– أن في دراسة هذا الموضوع دفاعا عن السنة المطهرة؛ إذ تعالت في هذه الآونة صيحات المشككين والمغرضين بقصد النيل من هذه الشريعة الخالدة بدعوى التعارض بين الأحاديث التي تعد مدخلا رحبا لأعداء الإسلام يدخلون منه بهدف النيل من هذه الشريعة، والطعن في صلاحيتها، والانتقاص من قيمتها. وفي هذه الدراسة وأمثالها تأكيد للحقيقة التي لا بد من بيانها لمن تُسوِّل له نفسُه الطعن في نصوص التشريع الإسلامي بالتعارض والتناقض بأن التعارض الذي نحن بصدده ليس تعارضا حقيقيا؛ لأن التعارض الحقيقي معناه التناقض، وهو مستحيل أن يصدر عن الشارع، وإنما يقع التعارض في أنظار المجتهدين ومبلغ علمهم؛ لأنهم بشر يرد عليهم النقص والغفلة والقصور.

– أن العلم بقواعد التعارض والترجيح يمكِّن القدرة من استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة التي تبدو في ظاهرها متعارضة، كما أنه لا يصح الاجتهاد في الشريعة ما لم يكن المجتهد ملِّما بقواعده وأحكامه.

– أن في هذا الموضوع إعانة للدارس المتخصص والقارئ البسيط، وذلك بإظهار كثير من أحاديث بلوغ المرام التي ظاهرها التعارض في مؤلَّف مستقل يجد فيه كل منهما بغيته دون أن يُشتِّت فكره أو يُجهد نفسه، حيث تكون الأدلة أمام المتخصص ظاهرة، فيستطيع استنباط الأحكام من مصادرها بيسر وسهولة، ويُدرك القارئ البسيط عمق هذا التشريع، ومناهج الفقهاء في استخراجهم للأحكام.

– أنَّ فهم الأحاديث النبويّة الشريفة فهما صحيحا، واستنباط الأحكام الشرعية منها لا يتم إلا بمعرفة قواعد التعارض والترجيح، وما من عالم في علوم الشريعة إلا وهو مضطرٌ إليه، محتاج إلى معرفته. ولذا فقد تنوعت عبارات الأئمة في بيان مكانته وعظيم منزلته، من ذلكم ما قاله الإمام النووي: "هذا فن من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف" [١].

---

١ – تقريب النواوي، للإمام النووي، مطبوع مع شرحه تدريب الراوي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م، ١٩٦/٢

أسباب اختيار الموضوع:

دفعني إلى اختيار هذا الموضوع عدة أسباب، منها:

- إبراز دور هؤلاء العلماء –محل الدراسة– وبيان أثرهم والكشف عن مناهجهم، والاستفادة من آرائهم، مع إنصاف كل منهم بذكر ما له وما عليه. وهذا بدوره يثري البحث، ويبرز أهم السمات والمميزات لدى كل منهم.
- الخروج بعلم الأصول من الدراسة النظرية البحتة إلى الدراسة التطبيقية؛ إذ بذلك يكون سهل الفهم، قريب المنال، بها تتضح معالمه، وترسخ في الذهن قواعده.
- أن الكتابة في هذا الموضوع فرصة ثمينة، من حيث إنها تتيح للباحث فهم الكثير من دقائق علم الأصول ومسائله، وعلم الحديث ومباحثه، وعلم الفقه وأبوابه مما يعود عليه بالنفع والفائدة، وزيادة حصيلته العلمية، إضافة لما لهذا الموضوع من رياضة ذهنية ومتعة روحية.
- المقارنة بين كتب الشروح لها منافع متعددة من أهمها: التعرف على مناهج الفقهاء والمحدثين العلمية وطرائقهم في الاستنباط والنقد، ومدى تأثر بعضهم ببعض، وخاصة المحققين منهم.

لهذه الأسباب وغيرها، فضلا عن أهمية الموضوع السابقة، وبعد استخارة الله –سبحانه وتعالى– عقدت العزم على الكتابة في موضوع يجمع بين عمق البحث وشرف التطبيق لتحضير درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية، تحت عنوان:

مناهج شراح بلوغ المرام من أدلة الأحكام في دفع التعارض بين الأدلة دراسة مقارنة

حدود الدراسة:

حدد البحث النطاق الذي تدور عليه الدراسة في أربعة شروح من شروح بلوغ المرام، ويرجع ذلك إلى أسباب عامة وخاصة.

أولا: الأسباب العامة لاختيار هذه الشروح:

شروح بلوغ المرام كثيرة جدا، ولو أراد باحث قراءتها فقط –لا دراستها والتعمق فيها، واستخراج مادة البحث منها– لاحتاج إلى زمن ليس بالقصير؛ لهذا كان لزاما علي أن أنتقي بعضها، فهداني الله إلى اختيار أربعة شروح بناء على أسس معينة، راعيت فيها التنوع والتباين من جوانب شتى، هي:

١ – التعدد المذهبي لهذه الشروح. وأقصد بالتعدد المذهبي هنا انتماء كل شارح إلى مذهب مغاير لغيره من الشراح، وهذا بدوره يفيد البحث ويُثري المناقشة؛ لأن لكل مذهب أصوله المستقلة، وكل شارح يسعى لأجل نصرة مذهبه والدفاع عنه. ولا شك أن موضوع التعارض، وكيفية التخلص منه يعد من أبرز الأسباب التي أدت إلى اختلاف الفقهاء في الأحكام الفقهية.

٢ – تنوع مشاربهم في شرح هذا الكتاب، فمنهم من له اهتمام بالفقه المقارن، وآخر له اهتمام بالجانب الأصولي، وثالث بالجانب العقدي، ورابع بالجانب الحديثي النقدي.

٣ – التناسب الكمي نوعا ما من حيث عدد المجلدات، والصفحات.

٤ – استقلالية الشراح في كتاباتهم، وظهور شخصياتهم في شروحهم.

٥ – تنوع أسلوب عرضها، حيث إنها صدرت عن مدارس شتى، وأزمنة مختلفة، ولأصحابها اهتمام بذكر التعارض بين الأحاديث وطرق دفعه.

٦ – تتمة الشرح، فهناك بعض الشروح غير كاملة، وقد استبعدت؛ لأنها لا تعطي صورة دقيقة وواضحة عن منهج مؤلفها.

٧ – أن يكون الشرح من الشروح المطبوعة؛ لتعذر وجود المخطوط منها، وسهولة الاطلاع على هذه الشروح المطبوعة سواء من الباحث أو القارئ.

هذه بعض الأسباب العامة، وبالإضافة إلى ذلك هناك أسباب خاصة بكل شرح منها، وهي ما سيأتي ذكره فيما يلي.

ثانيا: الأسباب الخاصة بكل شرح منها:

أ – أسباب اختيار البدر التمام:

من الأسباب التي دعتني إلى اختيار هذا الشرح ما يأتي:

١ – أن هذا الشرح يعد أقدم شروح بلوغ المرام التي وصلت إلينا حتى الآن؛ إذ يعد صاحبه من الذين ينسب إليهم فضل السبق في شرح هذا الكتاب، وتوالي الشروح والأعمال على هذا الكتاب القيم المفيد.

٢ – أنه تميز بغزارة مادته العلمية، وطول نفس صاحبه فيه؛ إذ يعد من أطول شروح بلوغ المرام من حيث الكم.

٣ – مكانة صاحبه العلمية؛ حيث تَصفه بعض كتب التراجم بأنه قاضي صنعاء ومحدِّثها [١]. وهذا يدل على أهمية ما يختاره ويستنبطه.

٤ – انتماؤه إلى مذهب غير المذاهب السنية، وهو المذهب الزيدي. وفائدة هذا الأمر أنه يمكن الباحث من المقارنة بين المذاهب، ويجعله قادرا على تلمس صور التقارب أو التباعد بين طريقة الاجتهاد والاستنباط عند أهل السنة وغيرهم.

ب – أسباب اختيار سبل السلام:

تكمن أسباب اختيار هذا الشرح في الآتي:

١ – ما يمثله صاحبه من مكانة في الفقه الإسلامي، إذ يصفه أهل العلم بأنه من العلماء المحققين والفقهاء المجتهدين، وكتبه تعد مراجع للباحثين، ومناهج للمتعلمين.

٢ – شهرة هذا الشرح وذيوع صيته؛ إذ يعد أبرز شروح كتاب بلوغ المرام شهرة، وأوسعها انتشارا، وأكثرها تداولا بين طلبة العلم والعلماء.

٣ – تعدد اهتمامات مؤلفه، وكثرة مصنفاته؛ حيث تشير كتب التراجم إلى براعته في فنون كثيرة مع الجودة في التأليف والتصنيف.

٤ – اعتباره من الشروح القديمة نسبيا مقارنة مع غيره من شروح بلوغ المرام.

٥ – تميز هذا الشرح بكثرة الاختيارات والترجيحات والتعليقات الكثيرة المفيدة التي زاد بها صاحبه على أصله (البدر التمام) ، فيقول في مقدمة شرحه: "وقد ضممت إليه زيادات جمة على ما في الأصل من الفوائد" [٢].

٦ – أنه يعد من أكثر شروح بلوغ المرام إيرادا لقواعد التعارض والترجيح.

ج – أسباب اختيار توضيح الأحكام:

اعتمدت هذا الشرح دون غيره من الشروح التي أُلِّفت في المكان والزمان نفسيهما للأسباب الآتية:

١ – أنه جعل مقدمات أربعا توطئة للشرح، وهي مقدمات في: مصطلح الحديث، وأصول الفقه، والقواعد الفقهية، والمقاصد الشرعية؛ لتكون مفتاحا للكتاب، ونبراسا للقارئ، يدرك من

---

١ – انظر البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للقاضي العلامة محمد بن علي الشوكاني ت ١٢٥٠هـ، مطبعة السعادة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ، ٢٣٠/١

٢ – سبل السلام، تأليف: محمد بن إسماعيل الصنعاني، حققه وخرج أحاديثه وضبط نصه: محمد صبحي حلاق، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع السعودية، الطبعة السابعة ١٤٢٧ هـ، ٧٤/١

خلالها كيفية أخذ الأحكام من أصولها، واستنباط المسائل من مصادرها، ولا شك أن هذه المقدمات قد استفاد منها الشارح واستخدمها أثناء شرحه.

٢ – تخصصه في هذا الفن، فقد سبق كتابَه هذا كتابٌ آخر له في التخصص نفسه؛ إذ قام بشرح عمدة الأحكام في كتاب سماه تيسير الأحكام، وقد لقي قبولا كبيرا من أهل العلم مما كان سببا مباشرا في شرحه لهذا الكتاب.

٣ – حرصه على تتبع الحقائق العلمية التي توصل إليها العلم الحديث في هذه الأزمنة التي تطورت فيها العلوم الطبيعية والعلوم الكونية مما له صلة بمسائل هذا الكتاب؛ ليبرز من خلالها ما تحمله تلك النصوص من إعجاز علمي باهر.

٤ – عنايته بعلل الأحكام وأسرارها؛ لإظهار محاسن الإسلام وأحكامه؛ فيزداد المطلع تعلقا بدينه، ويأخذه عن قناعة واطمئنان.

د – أسباب اختيار إعلام الأنام:

من أسباب اختيار هذا الشرح الأسباب الآتية:

١ – ظهور شخصية شارحه بكل جلاء ووضوح، فآراؤه واجتهاداته ظاهرة للعيان، فلا يُسلِّم بكل قول، ولا يركن إلى كل رأي، بل له تصويباته وتعقُّباته على كثير ممن سبقه، حالفه الصواب في كثير منها.

٢ – أن كثيرا من آرائه في دفع التعارض لا تتوافق مع بقية الشراح مما يعطي للمقارنة مكانا أوسع، ومجالا أرحب.

٣ – اهتمامه بالجانب النقدي للحديث دراية ورواية، فالشارح له دراية واسعة بعلم الحديث متنا وسندا، جرحا وتعديلا، تصحيحا وتضعيفا مما كان له أثر ظاهر في هذه الدراسة.

٤ – شهرة هذا الشرح وأهميته، وكثرة فوائده، وغزارة مادته، فعلى الرغم من كونه خرج إلى النور مؤخَّرا فقد تعدَّدت طبعاته، وكثُر انتشاره.

٥ – أن به تحقيقات دقيقة ومسائل نادرة لم يتعرض لها الشراح الآخرون.

صعوبات البحث:

كانت هناك جملة من الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذا البحث، أبرزها:

١ – ضخامة الموضوع، وسعة مادته العلمية، فقد بلغ مجموع أجزاء الشروح الأربعة – حسب الطبعات التي اعتمدت عليها– أكثر من عشرين مجلدا، ولا يخفى أن قراءة كل هذه

المجلدات فقط تأخذ جهدا ووقتا كبيرين، فضلا عن دراستها وتتبع القضايا المتعلقة بالموضوع منها.

٢ – اعتماد البحث على الاستقراء والتتبع، فقد بذلت جهدي في قراءة هذه الشروح قراءة متأنية أكثر من مرة.

٣ – صعوبة الموضوع؛ إذ له تعلق بعلوم كثيرة من علوم الشريعة مثل: علم أصول الحديث، وعلم الفقه وغيرهما، وهذا يحتاج إلى متضلع في هذه العلوم، فكيف بطالب لا يزال في بداية الطريق؟!.

٤ – عدم وجود دراسات سابقة تُعنى بدراسة مجموعة من الشراح في تناول هذا الموضوع بالتحديد، فالدراسات السابقة الشبيهة بهذا الموضوع تُعنى بدراسة منهج مؤلف واحد في كتابه أو كتابيه، ثم إن الدراسات السابقة تعتني بالأثر الفقهي أكثر من اعتنائها بدفع التعارض. مما اضطرني إلى أن أتخذ عدة خطوات، وأحاول عددا من المحاولات حتى استقر بي المقام على هذا الشكل الموجود عليه البحث الآن.

٥ – عدم وضوح معالم الموضوع في بداية البحث، فقد وجدت آنذاك صعوبة في تصوره والسير فيه، لكن بعد البحث والاطلاع، وإعمال الفكر، وسؤال أهل العلم، يسَّر الله الأمر، وأعان على المراد.

٦ – صعوبة تكييف بعض المسائل، وتداخل بعض طرق الجمع ووجوه الترجيح مع بعض، وهذا يجعل تكييف المسألة تحت أي منها أمرا ليس باليسير.

٧ – عدم وضوح أو صعوبة معرفة رأي القاضي المغربي والشيخ البسام في كثير من الأحيان، بحيث يحتاج الأمر إلى دقة النظر، وإعمال الفكر، وتكرار البحث والقراءة للوصول إلى ما يذهبان إليه.

٨ – إغفال القاضي المغربي عزو ما ينقله إلى مصادره في أحيان كثيرة، وصياغته بعبارة توهم أنه من بنات أفكاره، مما اضطرني إلى أن أراجع مظان ذلك في كتب شروح الحديث والفقه للتأكد من مدى استقلاليته بالقول. ومع هذا فلا أدعي أني قد وفَّيت هذا الجانب حقه، فقد اعتمدت فيه كثيرا على الحاسب الآلي، وهو بطبيعته لا يأتي بالمراد ما لم يكن النقل حرفيا.

٩ – انفراد شراح الدراسة ببعض أوجه الترجيح، وبعض طرق الجمع التي لم أجد لها –فيما اطلعت عليه– دراسة نظرية في كتب الأصوليين والمحدثين.

١٠ – تعلق هذا البحث بالتعارض والترجيح، وهو من الصعوبة بمكان؛ إذ يقول الإمام ابن العربي عنه: "هو معضلة الأصول" [١].

هذه بعض الصعوبات، وغيرها كثير أمسكت عن ذكرها خشية الإطالة في هذا المقام.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة سابقة تحمل عنوان هذه الرسالة، أو تناولت شرحا من شروح بلوغ المرام في هذا الجانب، لكن هناك دراسات سبقت دراستي هذه أفدت منها في بعض جوانب البحث؛ حيث فتحت لي أبوابا كانت عنِّي غائبة، وأظهرت قضايا كانت عليَّ خافية، وهذه الدراسات صنفان:

الصنف الأول: دراسات حول شخصية بعض أولئك الشراح، أو تعلقت بالمنهج العام لأحد الشراح، وهذه سيأتي ذكرها عند الحديث عن عناية طلبة العلم والعلماء بهذه الشروح عند دراسة كل شارح منهم. وأغلب هذه الدراسات كانت متعلقة بدراسة السيرة الذاتية والحياة والآثار العلمية، والمنهج العام دون التعرض لمنهج دفع التعارض إلا بقدر ما يتطلبه المنهج العام من إشارات يسيرة لا تتجاوز بضع صفحات.

الصنف الثاني: دراسات مشابهة لهذه الرسالة من حيث المضمون، وعنوانها قريب من عنوان هذه الدراسة، ولا أريد أن أذكر كل ما وصل إلى علمي منها، وسأكتفي بذكر ما اطلعت عليه فقط، وهي:

١ – منهج الإمام الطحاوي في دفع التعارض بين النصوص الشرعية من خلال كتابه شرح مشكل الآثار، رسالة ماجستير مقدمة من الطالب: حسن بن عبد الحميد بن عبد الحكيم بخاري إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى، نوقشت سنة ١٤٢٢ هـ.

٢ – منهج الحافظ ابن حجر في دفع التعارض بين الأدلة من خلال شرحه فتح الباري، رسالة دكتوراه مقدمة من الطالبة: سومة محمد يوسف النخيلي إلى كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بالقاهرة جامعة الأزهر، نوقشت سنة ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

٣ – الآراء الأصولية المتعلقة بالتعارض في الأخبار وطرق دفعه للإمام أبي سليمان حمد ابن محمد البستي الشهير بـ (الخطابي) المتوفى سنة ٣٨٨ هـ في كتابه معالم السنن على سنن الحافظ أبي سليمان بن الأشعث جمعا ودراسة، رسالة ماجستير مقدمة من الطالب:

---

١ – المحصول في أصول الفقه، تأليف: القاضي أبي بكر بن العربي المعافري المالكي، تحقيق: حسين علي اليدري، الناشر: دار البيارق الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، ص ٥١

عبد الله محمد طاهر عبد الله إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى، نوقشت سنة ١٤٢٦ هـ.

٤ – منهج الإمام النووي في دفع التعارض بين الأدلة من خلال شرحه لصحيح مسلم، دراسة أصولية تطبيقية، رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب: عيد شوقي عبد الموجود الإمبابي إلى كلية الشريعة والقانون بدمنهور جامعة الأزهر، نوقشت سنة ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

٥ – الجمع والترجيح بين الأدلة عند الشوكاني في كتابه نيل الأوطار، رسالة ماجستير مقدمة من الطالب: محمد حسين علي سليمان إلى قسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب جامعة طرابلس ليبيا، نوقشت سنة ٢٠٠٨ م.

٦ – منهج الإمام الطحاوي في دفع التعارض بين الأدلة من خلال كتابه شرح مشكل الآثار، رسالة دكتوراه مقدمة من الطالبة: نعمة عبد النعيم عبد الرحيم إلى كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بالقاهرة جامعة الأزهر، نوقشت سنة ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨ م.

٧ – تعارض الأدلة ومسلك الطحاوي في دفعه في كتابيه شرح معاني الآثار وشرح مشكل الآثار، رسالة دكتوراه مقدمة من الطالبة: منى محمد محرز سلامة إلى كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بالقاهرة جامعة الأزهر، نوقشت سنة ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

وقد لاحظ الباحث من خلال اطلاعه على هذه الدراسات الآتي:

– أن الدراسات السابقة تتناول منهج مؤلف واحد فقط.

– أنها في دراستها للمسائل تكتفي بما قاله الشارح في دفع التعارض غالبا دون البحث عن موقف العلماء الآخرين، ثم تتناول الموضوع من ناحية فقهية بحتة.

– أن بعضها لم يستوعب كل مباحث الدراسة، كرسالة الجمع والترجيح بين الأدلة عند الشوكاني في كتابه نيل الأوطار حيث تناول الباحث الجمع والترجيح فقط، ولم يتعرض للنسخ ولا لكثير من مباحث هذه الدراسة، ورسالة منهج الإمام الطحاوي في دفع التعارض بين الأدلة من خلال كتابه شرح مشكل الآثار حيث لم يتعرض لمباحث فصل التعارض إلا عرضا.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالآتي:

– أن هذه الدراسة اهتمت بالجانب التطبيقي في التعارض وطرق دفعه، وفيه من الفائدة ما لا يخفى؛ إذ تؤكد الدراسة النظرية وتدعمها.

- أنها ركزت على دفع التعارض بين الأحاديث عند الشراح محل الدراسة ومقارنتها وفقا لما سأذكره في خطوات البحث أكثر من الاهتمام بالدراسة الفقهية المقارنة.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة الموضوع أن يكون من مقدمة، وباب تمهيدي، وبابين، وخاتمة على النحو الآتي:

المقدمة، وتشتمل على: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وحدود الدراسة، والصعوبات التي واجهت الباحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه، والخطوات المتبعة في الدراسة.

الباب التمهيدي: التعريف بمؤلِّف بلوغ المرام ومصنَّفه وشراحه وشروحهم.

وفيه تحدثت عن الحافظ ابن حجر ومصنفه بلوغ المرام في فصل مستقل، ثم أفردت لكل شارح من الشراح الأربعة –محل الدراسة– فصلا مستقلا، فجاء في خمسة فصول على ما يلي:

الفصل الأول: الحافظ ابن حجر العسقلاني وكتابه بلوغ المرام.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: حياته الشخصية.

المبحث الثاني: حياته العلمية.

المبحث الثالث: التعريف بكتاب بلوغ المرام.

المبحث الرابع: منهج المؤلِّف في كتابه بلوغ المرام.

الفصل الثاني: القاضي الحسين المغربي وشرحه البدر التمام.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: حياته الشخصية.

المبحث الثاني: حياته العلمية.

المبحث الثالث: التعريف بكتاب البدر التمام.

المبحث الرابع: المنهج العام للقاضي المغربي في كتابه البدر التمام.

الفصل الثالث: الأمير الصنعاني وشرحه سبل السلام.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: حياته الشخصية.